أثر السياسة الخارجية السعودية تجاه شرق أفريقيا على أمن البحر الأحمر وباب المندب منذ انتهاء الحرب الباردة

أ. فهد خالد عناد الخمعلي[*]

أ.د. محمود أبو العينين[**] **د. شيماء محي الدين**[***] **د. محمود زكريا**[****]

• **مُلخص:**

تتناول الدراسة أثر السياسة الخارجية السعودية تجاه شرق أفريقيا على أمن البحر الأحمر ومضيق باب المندب منذ انتهاء الحرب الباردة، نتيجة لأهمية هذه المنطقة الاستراتيجية بالنسبة للمملكة، مما جعلها تولي اهتماماً خاصاً لاستقرار المنطقة وحمايتها من التهديدات الأمنية. وتناقش الدراسة، السياسات التي تبنتها السعودية لتعزيز علاقاتها مع دول المنطقة لضمان أمن البحر الأحمر، وما اعتمدت عليه لدعم دول المنطقة. وتوصلت الدراسة إلى أن التطورات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة مثلت تحدياً كبيراً للسعودية، حيث أدت النزاعات هناك إلى تهديد أمن الممرات البحرية في مضيق باب المندب، وهو ما دفعها إلى تبني سياسات أكثر حزماً، بما في ذلك اللجوء إلى التدخل العسكري من خلال عملية "عاصفة الحزم" في 2015، في محاولة لاستعادة الاستقرار وحماية أمنها القومي في البحر الأحمر، وهو ما تطلب تطوير استراتيجياتها.

الكلمات المفتاحية: السعودية، شرق أفريقيا، البحر الأحمر، مضيق باب المندب، السياسة الخارجية

[*] باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة

[**] أستاذ العلوم السياسية بكلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة

[***] أستاذ العلوم السياسية المساعد بكلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة

[****] أستاذ العلوم السياسية المساعد بكلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة

The impact of Saudi foreign policy towards East Africa on the security of the Red Sea and Bab el-Mandeb since the end of the Cold War.

Fahad Khalid Anad Al-Khamali

Prof. Dr. Mahmoud Abu Al-Einain **Dr. Shaimaa Mohy El-Din**

Dr. Mahmoud Zakaria

- **Abstract**

The study addresses the impact of Saudi foreign policy towards East Africa on the security of the Red Sea and the Bab el-Mandeb Strait since the end of the Cold War, due to the strategic importance of this region to the Kingdom, which has led it to pay special attention to the stability of the region and protect it from security threats. The study discusses the policies adopted by Saudi Arabia to strengthen its relations with the countries of the region to ensure the security of the Red Sea, and what it relied upon to support the countries of the region. The study concluded that the geopolitical developments in the region posed a significant challenge to Saudi Arabia, as the conflicts there threatened the security of the maritime routes in the Bab el-Mandeb Strait. This prompted Saudi Arabia to adopt more assertive policies, including resorting to military intervention through Operation Decisive Storm in 2015, in an attempt to restore stability and protect its national security in the Red Sea, which required the development of its strategies.

Keywords: Saudi Arabia, East Africa, Red Sea, Bab el-Mandeb, foreign policy

- **مقدمة:**

يُعد البحر الأحمر ومضيق باب المندب من أهم المسارات البحرية في العالم، حيث يمثلان شريانيين حيويين للتجارة الدولية ونقل النفط من دول الخليج إلى الأسواق العالمية، بالإضافة إلى أنه يكتسب أهمية متزايدة بالنسبة للدول الكبرى والإقليمية بسبب موقعه الاستراتيجي، الذي جعل من المنطقة مركزاً للنشاط الاقتصادي والسياسي العالمي. ومنذ انتهاء الحرب الباردة، ظهرت تحديات جيوسياسية جديدة في منطقة البحر الأحمر وباب المندب، مما أثّر بشكل مباشر على استقرارها، حيث شهدت المنطقة نزاعات إقليمية متكررة، إلى جانب تفشي ظواهر مثل القرصنة والهجمات الإرهابية، تسببت التهديدات في زعزعة الاستقرار، وتهديد أمن الملاحة، مما دفع العديد من الدول إلى تبني سياسات دفاعية وأمنية جديدة لضمان حماية مصالحها الحيوية.

وبرزت المملكة العربية السعودية كواحدة من بين تلك الدول، حيث تعتمد بشكل كبير على هذه الممرات الحيوية لتصدير نفطها، ما جعلها تعمل على بناء استراتيجيات أمنية وسياسية مختلفة تهدف إلى حماية هذه الممرات من التهديدات المختلفة، بالإضافة إلى تعزيز علاقاتها مع دول شرق أفريقيا، بهدف تحقيق التوازن الإقليمي وحماية مصالحها في المنطقة، من خلال سياسات متعددة لتعزيز التعاون في كافة المجالات مع دول المنطقة.

وبالتالي تتناول هذه الدراسة أثر هذه السياسات الخارجية السعودية على أمن البحر الأحمر ومضيق باب المندب منذ انتهاء الحرب الباردة، وكيف ساهمت التطورات الجيوسياسية في تشكيل سياسات المملكة في هذا السياق.

أولًا: موضوع الدراسة:

تركز هذه الدراسة على استكشاف أثر السياسة الخارجية السعودية تجاه دول شرق أفريقيا في سياق حماية أمن البحر الأحمر ومضيق باب المندب، كونها تعد محورًا استراتيجيًا لأمن السعودية القومي، في ظل بروز العديد من التهديدات الأمنية في المنطقة، الأمر الذي دفع المملكة إلى تبني سياسات أمنية واقتصادية تهدف إلى تعزيز استقرار المنطقة وحماية ممراتها البحرية الحيوية.

ثانيًا: أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تسلط الضوء على أثر السياسة الخارجية السعودية تجاه شرق أفريقيا على أمن منطقة البحر الأحمر ومضيق باب المندب، وهي منطقة ذات أهمية استراتيجية للتجارة العالمية والنقل البحري، خاصة في ظل التهديدات المتزايدة، بالإضافة إلى إبراز كيفية تطور الدور السعودي في حماية هذه الممرات البحرية، وتقدم رؤية تحليلية عن السياسات التي تبنتها المملكة للتعاون مع دول شرق أفريقيا لضمان استقرار المنطقة.

ثالثاً: إشكالية الدراسة:

تتعلق إشكالية الدراسة بكيفية تعامل السعودية مع التهديدات الأمنية التي تطرأ على هذه الممرات البحرية الحيوية نتيجة النزاعات الإقليمية والإرهاب والقرصنة، كما ترتبط بفهم مدى فعالية السياسات السعودية في تعزيز التعاون الأمني مع دول شرق أفريقيا، وتأثير تلك السياسات على استقرار المنطقة وحماية المصالح الاقتصادية والاستراتيجية للمملكة. **وبالتالي فإن التساؤل الرئيسي الذي تطرحه الدراسة هو: ما أثر السياسة الخارجية السعودية تجاه شرق أفريقيا على أمن البحر الأحمر وباب المندب؟**

رابعًا: فرضيات الدراسة:

تتأسس فرضية الدراسة على أن السياسة الخارجية السعودية تجاه دول شرق أفريقيا تسهم بشكل فعّال في تعزيز أمن البحر الأحمر ومضيق باب المندب. تفترض الدراسة أن المملكة، من خلال تبني سياسات استراتيجية تشمل تعزيز التعاون الأمني والاقتصادي مع دول المنطقة، وقادرة على مواجهة التهديدات، كما تفترض أن هذه السياسات تساهم في تحقيق استقرار أكبر في المنطقة، مما يعزز من دور المملكة كقوة مؤثرة في الشؤون الإقليمية ويساعد في حماية مصالحها الاقتصادية الاستراتيجية في هذه الممرات البحرية الحيوية.

وتنقسم الدراسة إلى مبحثين رئيسيين:

- المبحث الأول: تداعيات السياسة الخارجية السعودية تجاه شرق أفريقيا على أمن البحر الأحمر
- المبحث الثاني: انعكاسات السياسة الخارجية السعودية تجاه شرق أفريقيا على أمن مضيق باب المندب.

المبحث الأول: تداعيات السياسة الخارجية السعودية تجاه شرق أفريقيا على أمن البحر الأحمر

لقد بدأ التنسيق الإقليمي بخصوص أمن البحر الأحمر بين المملكة والدول الأفريقية في شرق أفريقيا مبكراً، وهو الأمر الذي أسهم في رفع العلاقات بين المملكة ودول الإقليم إلى المستوى الاستراتيجي، ما يعني الارتقاء بمستوى التنسيق والتعاون في كافة المجالات. وتعاملت المملكة مع البحر الأحمر باعتباره "العمق الاستراتيجي" الغربي لها، كونه يجعلها على اتصال مباشر من دول الجوار الإقليمي، ناهيك عن كونه شرياً لمرور سفن النفط إلى العالم، وبالتالي لن تجد عرقلةً كبيرة لوصولها للمياه المفتوحة، حيث تعتمد على البحر الأحمر لنقل النفط غرباً، والوصول إلى البحر المتوسط عبر قناة السويس، وإلى المحيط الهندي عبر مضيق باب المندب.

ونتناول هذا المبحث من خلال مطلبين رئيسيين:

1. المطلب الأول: دور المملكة العربية السعودية في تعزيز أمن البحر الأحمر
2. المطلب الثاني: أثر تحركات المملكة العربية السعودية على أمن البحر الأحمر

المطلب الأول: دور المملكة العربية السعودية في تعزيز أمن البحر الأحمر

تتبنى المملكة العربية السعودية سياسة خارجية متعددة الأبعاد تجاه دول شرق إفريقيا، وتعتبر أمن البحر الأحمر جزءً حيويًا من استراتيجيتها الإقليمية والدولية، وهي سياسة تعتمد على عدة أدوات وأشكال لتحقيق أهدافها، تستند إلى اعتبارات اقتصادية وأمنية وجيوسياسية، بالإضافة إلى تحركات اقتصادية من شأنها تعزيز الشراكات والاستثمارات، ويؤمن ممرات الملاحة الحيوية. [1] وتتعامل السعودية مع أمن البحر الأحمر، من خلال محورين: أولهما وطني، فهو جزء أساسي من منظومتها الأمنية الشاملة، التي تهدف إلى حماية حدودها وضمان استقرارها، وثانيهما إقليمي، يفترض

1 . Burak Şakir Şeker, "Security Environment of The Red Sea" in "**African Geopolitics**" (Nobel, Edition: 1, May 2023). pp.293-304.

وجود نظام توازن للقوى المحيطة بالبحر الأحمر، يضم الدول المطلة أو القريبة منه في شرق أفريقيا، مثل: "مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن"، ويلعب هذا التوازن دورًا حاسمًا في تأمين المنطقة، مع عدم إغفال دور اليمن، خاصة في ظل التهديدات التي يشكلها الحوثيون لأمن البحر الأحمر، مع عدم إغفال دور القوى الإقليمية الأخرى بما يحفظ استقرار المنطقة. [1]

ويواجه البحر الأحمر تحديات متنوعة، من بينها الصراعات الإقليمية مثل الصراع الصومالي الإثيوبي، والصراع الإريتري الإثيوبي، والتوترات السودانية الإثيوبية، بالإضافة إلى التدخلات الخارجية التي تمثلها إيران وإسرائيل، تسببت جميعها في موجة من الاضطرابات، وحالة من عدم الاستقرار الإقليمي، هددت بالفعل مصالح المملكة. [2] وفي القلب منها المصالح الاقتصادية، فعلى سبيل المثال مع بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة الفلسطيني في 7 أكتوبر من عام 2023، واتساع رقعة الصراع في البحر الأحمر، حدث تأثر كبير لمؤشرات التجارة، فوفقاً لمؤشر كييل التجاري لشهر ديسمبر 2023، انخفض حجم الحاويات المنقولة هناك بأكثر من النصف، وهو حاليًا أقل بنسبة 70 % تقريبًا من الحجم المتوقع عادةً، وهي النسبة التي تتزايد مع دخول الحرب عامها الثاني. [3] وبالنظر لهذا القدر من الأهمية، كان لزامًا أن تكون هناك مجموعة من الأطر عملت من خلالها المملكة، على ضمان أمن الملاحة في البحر الأحمر، نستعرضها فيما يلي:

---

1 . مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، "أمن البحر الأحمر" **دورية مسارات**، (الرياض: العدد 38، أكتوبر / نوفمبر 2018)، ص 8.

2 . ماهر خباز العزاوي، "جيوبوليتك دول القرن الافريقي وانعكاسه على الدول المطلة على البحر الأحمر دراسة في الجغرافية السياسية"، **رسالة دكتوراه** (تكريت: جامعة تكريت، كلية التربية للعلوم الإنسانية، أبريل 2024).

3. "Cargo volume in the Red Sea collapses", **in The Kiel Institute** (Germany: Schleswig-Holstein, JAN 2024) Viewed in 9 MAR 2024 https://shorturl.at/prsMN

أولاً: الملتقى البحري السعودي الدولي:

تنظم القوات البحرية الملكية السعودية "الملتقى البحري السعودي الدولي" كل عامين وانعقدت النسخة الأولى منه في الرياض 2019 وآخر نسخة في 2024، بهدف جمع نخبة من الخبراء والمتخصصين في الشؤون البحرية من مختلف دول العالم، سواء على المستوى العسكري أو العلمي أو التقني، لطرح الأفكار الجديدة، وتبادل التجارب والدراسات حول أمن البحار وفي القلب منها البحر الأحمر، ومناقشة أبرز التطورات في البيئة البحرية، وتناول المتعلقة بالأمن البحري على المستويين الإقليمي والدولي، ويستعرض أحدث التقنيات والأنظمة والمعدات البحرية المتقدمة. [1]

ثانيًا: إعلان الرياض:

دعت المملكة لاجتماع مشترك لقادة القوات البحرية وممثلين لوزارات الخارجية بدول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية المشاطئة للبحر الأحمر في 4 سبتمبر 2009، ضم دول (جيبوتي، والسودان، ومصر، والإمارات، وقطر، والبحرين، وسلطنة عمان، والكويت، واليمن، والأردن)، ناقش مناقشة تأثيرات القرصنة قبالة سواحل الصومال وتداعياتها على أمن وسلامة الملاحة البحرية، [2]وأكد هذا الاجتماع على الالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي ومنها القرارات رقم 1817 و1838 و1849، التي تحث الدول على اتخاذ إجراءات عسكرية وتشجيع التعاون فيما بينها لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، واستبعاد البحر الأحمر من أي ترتيبات أمنية دولية خاصة بمكافحة القرصنة، لأنه يقع على الدول العربية المطلة عليه، مع الدعوة لتشكيل قوة بحرية لمكافحة القرصنة، من الدول العربية. [3]

---

1 . الهيئة العامة للصناعات العسكرية، "الملتقى البحري السعودي الدولي"، الرياض: مجلس الوزراء، 2019.

2 . خالد بن سلطان بن العزيز، "**كتاب مقاتل من الصحراء**" (لندن: دار الساقي للطباعة والنشر، 1997). متوفر نسخة إلكترونية متاحة على الرابط التالي https://2u.pw/SU2AOgjv

3 . د. رأفت محمود محمد، "تقييم تجارب حفظ الأمن في البحر الأحمر في ضوء مبادرة مجلس الدول المطلة عليه"، **مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية** (القاهرة: ديسمبر 2022) تم الاطلاع في 9 مارس 2024، متاح على الرابط التاليhttps://2u.pw/vEDX5Jtl

ثالثًا: مبادرات برعاية مصرية:

وفي إطار الرؤية المصرية السعودية المشتركة، كانت هناك مبادرات رعتها القاهرة ودعمتها الرياض، للحفاظ على الأمن في البحر الأحمر وخليج عدن، ففي عام 2017، دشنت مصر قيادة الأسطول الجنوبي، بالقرب من مضيق باب المندب، بما يمكنها من فاعلية التواجد العسكري في المنطقة بالتعاون مع المملكة السعودية كشريك استراتيجي بارز، والشركاء الإقليميين في حال تطلب الضرورة ذلك، كذلك شاركت في اجتماعات نوفمبر 2008م، حين استضافت القاهرة لقاءً تشاوريًا حول معالجة ظاهرة القرصنة، وخلص إلى أن المسؤولية الرئيسية لأمن البحر الأحمر تقع على الدول العربية المشاطئة، وقدرتها على تأمين حركة الملاحة فيه، ومواجهة كافة التهديدات.[1]

رابعًا: المشاركة في اجتماعات بشرق أفريقيا:

استضافت العاصمة الكينية "نيروبي" في 11 ديسمبر 2008، المؤتمر الدولي المعني بالقرصنة حول الصومال، برئاسة كل من حكومة كينيا وممثل الأمم المتحدة المعني بالصومال، ومشاركة 40 دولة من الدول المشاطئة والفاعلين الإقليميين، وانتهى إلى التأكيد على دعم كافة الجهود المبذولة لمكافحة القرصنة، والتصدي لأسبابها الجذرية على البر، وهو ما يعتبر مقدمة لتدشين مدونة جيبوتي المتعلقة بقمع القرصنة والسطو المسلح في غرب المحيط الهندي وخليج عدن، والتي دخلت حيز النفاذ في 29 يناير 2009م. [2]

المطلب الثاني: تحركات المملكة السعودية وأثرها على أمن البحر الأحمر

تزايد صراع الهيمنة في البحر الأحمر على مدار عقود، بالنظر للأهمية الجيوستراتيجية التي يمثلها الممر الملاحي، وهو الأمر الذي كانت له تداعيات على حالة الاستقرار والسلم بالإقليم، وتداخل أطراف دولية في صراع المصالح للسيطرة من

1 . **المرجع السابق.**

2 . خالد بن سلطان بن العزيز، "كتاب مقاتل من الصحراء"، **مرجع سبق ذكره.**

خلال أذرع وقواعد عسكرية، والتي تتجلى في إقليم شرق أفريقيا، في دول كالصومال، وإثيوبيا، وإريتريا، وجنوب السودان، وفي ظل هذا الكم من التداخلات الإقليمية كان للمملكة استراتيجية واضحة في التعامل مع دول الإقليم تقوم على المصالح المتبادلة، ومبدأ حسن الجوار، ودعم الأشقاء العرب، والدول ذات الأواصر التاريخية، بعيداً عن حالة التنافس الدولي التي يشهدها الإقليم. وفي ظل الأطر الحاكمة للسياسة الخارجية السعودية، تدرك المملكة جيداً ضرورة التنسيق الكامل في كافة المجالات مع دول إقليم شرق أفريقيا وخاصة تلك المشاطئة للبحر الأحمر، وبالتالي سعت لخلق إطار جمعي يجمع دول المنطقة بإمكانه إدارة العلاقات داخل الإقليم الذي يتمتع بخصوصية عربية أفريقية في المقام الأول.

أولاً : تدشين تكتل إقليمي عسكري:

تدرك المملكة أن مسؤولية ضمان أمن البحر الأحمر لا تقع على عاتقها منفردة، وأن أي نجاحات أمنية في الإقليم تتطلب العمل الجماعي وصياغة آليات من شأنها تعزيز وإنجاح الجهود، وكان من أبرز هذه الجهود، تدشين مجلس الدول العربية والأفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، وهو أحدث المبادرات لضمان الأمن في البحر الأحمر وخليج عدن، وقد تم الإعلان عنه في مدينة جدة في 2020، واكتسب أهمية خاصة نتيجة التهديدات المتزايدة، ويضم ثمان دول عربية وأفريقية مشاطئة، وهي: (السعودية، مصر، الأردن، السودان، اليمن، إريتريا، الصومال، وجيبوتي)، ويركز على تعزيز الأمن في الممرات الملاحية وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء [1]، بهدف تحقيق تكامل في شبكات النقل والموانئ البحرية وزيادة حجم التبادل التجاري، بما يصل في النهاية لتكوين تكتل إقليمي متماسك، قادر على

1 . Elin Hellquist, Samuel Neuman Bergenwall, “Managing Security in the Red Sea and Gulf of Aden The Red Sea Council and the Prospect of Multilateralism”, **FOI Studies in African Security** (Stockholm: February 2023).

تأمين حرية الملاحة وحماية مصالح المنطقة في البحر الأحمر. [1] وبالتالي فهو خطوة نحو تعزيز التعاون الإقليمي بمفهوم واسع، وهو ما يتوافق مع استراتيجية الرياض صاحبة مبادرات الصالح لجميع الأطراف، خاصة وأن الدول الأعضاء تعهدت بتعزيز أمن وسلامة الملاحة، ومراقبة تدفقات المهاجرين غير الشرعية، والحد من الجرائم العابرة للحدود.[2]

ثانيًا: جهود دبلوماسية لفرض السلام:

تعد اتفاقية جدة للسلام المبرمة بين إثيوبيا وإريتريا في 16 سبتمبر 2018 نقطة مهمة في العلاقات السعودية الأفريقية بشكل عام، والإثيوبية الإريترية على وجه الخصوص، حيث أنهت عقوداً من الصراع بين الدولتين المتجاورتين في إقليم شرق أفريقيا، برعاية الملك سلمان بن العزيز خادم الحرمين الشريفين وفي حضور عدد من القادة الدوليين والإقليميين: الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي موسى فكي محمد. [3] وساعدت جهود الدبلوماسية السعودية في توطيد العلاقات بين البلدين، وإتمام الاتفاقية بفتح السفارات واستئناف الرحلات الجوية وفتح الحدود البرية، لتبني عليها اتفاقية سلام ثانية برعاية سعودية بين إريتريا وجيبوتي في 2018، بعد نحو 10 سنوات من القطيعة والنزاع الحدودي [4]. ولم يقتصر دور الرياض عند إتمام اتفاقيات السلام، بل سعت على تعزيز اتفاقات السلام بما يعزز استقرار البلدين والإقليم ككل، من خلال نهج الشراكات الجماعية في إقليم شرق أفريقيا

1 . خالد بن سلطان بن العزيز، "كتاب مقاتل من الصحراء"، **مرجع سبق ذكره.**

2 . د. الصادق الفقيه، "المبادرة السعودية لدول البحر الأحمر.. منطق الضرورة الملحة والتعاون الممنهج"، **آراء حول الخليج** (السعودية: جدة، مركز الخليج للدراسات، العدد 172، مارس 2022).

3 . بنافشة كينوش، "مبادرات سلام البحر الأحمر: دور المملكة العربية السعودية في التقارب بين إثيوبيا وإريتريا"، **مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية** (الرياض: مؤسسة الملك فيصل الخيرية، أبريل 2020) ص 11.

4 . **المرجع السابق**، ص. 12.

والقرن الإفريقي، مستندة في ذلك على قربها من الدولتين، وقدمت حوافز اقتصادية للدولتين بما يساهم بالأساس في تعزيز أمن البحر الأحمر، وتعزيز المؤسسات الأمنية، من خلال تدريب قوات الشرطة وخفر السواحل وبناء القدرات العسكرية والتجارية، وهو أحد الأسباب التي ضمنت إنجاح الاتفاق على الرغم من فشل جميع جهود الوساطة الدولية السابقة. [1]

ثالثاً: دعم استقرار المجتمعات:

تنظر المملكة إلى الاضطرابات التي يشهدها إقليم شرق أفريقيا منذ الحرب الباردة ككل، وفي القلب منه صراعات القرن الأفريقي، شيئًا يجب السيطرة عليه، خشية أن تصبح المنطقة ملعبًا للحركات السياسية والقوى الدولية ذات الأهداف الاستعمارية، وبالتالي تهديد أمنها ومصالحها [2]، ولهذا فضلت دعم الحكومات المركزية القوية التي أعادت الأمن على التحولات الديمقراطية الفوضوية التي تقودها أيديولوجياً جماعات دينية، ودعمت الحكومات في دول مثل السودان والصومال من خلال المساعدات حالما انتهت الحرب الباردة، وقدمت يد العون بما يدعم استقرار المجتمعات. [3]

وتقدم المملكة تجاه الصراعات والأزمات في شرق أفريقيا حلولاً تهدف لحل هذه الصراعات بطريقة تعيد تشكيل ديناميات العلاقات بين الخليج والقرن الإفريقي لتلبية المصالح الأمنية المتبادلة، فأسهمت جهودها في تعزيز التعاون الإقليمي في شرق إفريقيا، حيث لعبت دورًا محوريًا في إصدار إعلان مشترك بين إريتريا وإثيوبيا والصومال في عام 2018، تعهدت فيه الحكومات الثلاثة بتعزيز التعاون الشامل الذي يدعم أهداف شعوبها، وتبني روابط سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وأمنية وثيقة، وتعزيز التنسيق السلام والأمن الإقليميين، وفي عام 2019، دعمت المملكة انتقال

1 . بنافشة كينوش، "مبادرات سلام البحر الأحمر... "، **مرجع سبق ذكره**، ص. ص 13 – 20.

2. "Intra-Gulf Competition in Africa's Horn: Lessening the Impact" **international crisis group** " (No. 206, Sep. 2019) p. 2.

3. **ibid,** p. 5.

السلطة في السودان بعد الإطاحة بالرئيس عمر البشير، استجابة لمطالب الاتحاد الإفريقي التي ركزت على بناء مؤسسات حكم ديمقراطية في ظل المجلس العسكري الانتقالي، الذي تقاسم السلطة مع حكومة مدنية. [1]

كما شجعت على تحقيق التفاهم بين الجماعات الصومالية المتصارعة، وساندت الجهود التي قادتها الولايات المتحدة لحل التوترات بين الإمارات والصومال في عام 2018، بالإضافة إلى اتفاقات مع الإمارات لتحقيق الاستقرار في جنوب اليمن واستغلال موانئه في عام 2019، علاوة على حل النزاع بين جيبوتي والإمارات حول امتياز ميناء "دوراليه" في عام 2006. وفي عام 2015، فتحت السعودية قنوات تفاوض مع السودان وجيبوتي وإريتريا للحد من النفوذ الإيراني في القرن الإفريقي، كما أسهمت في التوصل لاتفاق بين الحكومة الإثيوبية والجبهة الوطنية لتحرير أوغادين في 2019، ووقعت اتفاق سلام مع جيرانها في المنطقة الصومالية. [2] ولقد احتلت السودان مركزاً متقدماً في ملفات السياسة الخارجية السعودية، بكونها تمثل بعدًا عربيًا من جهة، وبوابة لاستقرار الشرق الأفريقي من جهة أخرى، وبالتالي تعاملت معها انطلاقاً من شقين: الأول إنساني والآخر سياسي، بما يؤكد سياسة المملكة الثابتة في دعم وتعزيز السلام والأمن وتمكين الإنسانية في ظل الأزمة القائمة في الخرطوم، والتي بدأت في أبريل 2023، وأسفرت عن تفاقم الأوضاع الإنسانية والأمنية ونزوح ملايين السودانيين داخلياً وإلى بلدان الجوار، وعملت المملكة بكافة أدواتها السياسية على تقرير وجهات النظر بين الأطراف السودانية المتنازعة، من خلال مبادرة سعودية – أمريكية، واجتماعات جمعت المتخاصمين للوصول إلى اتفاق من شأنه خفض التصعيد وصولاً

1 . Omar S. Mahmood, The Middle East's Complicated Engagement in the Horn of Africa", **The United States Institute of Peace** (Washington: US Congress, January 2020). Seen in 4 October 2024, about at https://linksshortcut.com/koZlD

2 . بنافشة كينوش، "مبادرات سلام البحر الأحمر... "، **مرجع سبق ذكره**، ص 21.

إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بشكل كامل، حتى أنها نجحت مبكراً في توقيع "إعلان جدة" وهو اتفاق من شأنه البناء عليه لحل الأزمة التي دخلت عامها الثاني. [1]

وفي السياق الإنساني، بلغت قيمة المساعدات الإنسانية للمملكة، من خلال "مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية" في يونيو 2023، أي بعد نحو شهرين من اشتعال الأوضاع نحو 100 مليون دولار، كذلك إنشاء منطقة إنسانية لبرنامج الأغذية العالمي في جدة؛ لتكون مركزًا لتخزين وإرسال المساعدات الإنسانية إلى جمهورية السودان، وتسهيل عمليات الخدمة الجوية الإنسانية التابعة للأمم المتحدة (UNHAS)[2]، بالإضافة إلى 328 مشروعًا سعوديًا في السودان، بإجمالي 3,101,882,129 مليار ريال سعودي (824,968,651 مليون دولار)، وهي عبارة عن مساعدات تنموية ودعم الميزانيات، ومشروعات زراعية وتعزيز القطاع المالي والمصرفي.[3]

رابعًا: مناطق لوجستية حرة:

وتلتزم المملكة العربية السعودية بدعم تنمية إقليم البحر الأحمر، وتعزيز قدرات الدول الإفريقية على التفاعل بشكل أكثر فعالية في الاقتصاد العالمي، ففي يونيو 2024، وقع تحالف مستثمرين سعوديين بالعاصمة جيبوتي، عقد إنشاء المدينة اللوجستية السعودية بالمنطقة الحرة في ميناء جيبوتي، كأكبر منطقة لوجستية للمملكة خارج أراضيها، حيث تمتد على مساحة 120 ألف متر مربع كمرحلة أولى من

1 . د. شيماء محي الدين، " الصراع في السودان: الأسباب والتداعيات والمآلات المستقبلية"، **مجلة الدراسات الأفريقية** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الدراسات الأفريقية العليا، مجلد 46، عدد 1، الجزء الأول، يناير 2024). ص 362.

2 . **وكالة الأنباء السعودية** "**واس**"، "المملكة والأزمة السودانية.. يدٌ حانية ويدٌ بانية"، (الرياض، يونيو 2023) تم الاطلاع في 9 مارس 2024 متاح عبر الرابط التالي .https://www.spa.gov.sa/w1924537

3 . مساعدات السعودية، "**السودان**"، السعودية: الرياض، 2024.

المشروع، بعقد يمتد لـ 92 عامًا، تشمل معرضًا دائمًا للصناعات السعودية، ومنصة للتبادل التجاري، إضافة إلى عدد من المستودعات والمرافق الأخرى. [1] ويمثل ذلك نموذجًا للتعاون السعودي مع دول شرق أفريقيا، ويعكس الرغبة المشتركة في بناء شراكات استراتيجية تدعم النمو والاستقرار في منطقة البحر الأحمر وما وراءها، من خلال توفير بنية تحتية متطورة تساهم في تحسين تدفق التجارة بين المملكة ودول القارة الإفريقية، واستقطاب استثمارات إضافية.[2]

المبحث الثاني: انعكاسات السياسة الخارجية السعودية تجاه شرق أفريقيا على أمن مضيق باب المندب

لقد أولت السياسية الخارجية للمملكة العربية السعودية اهتماماً بالغاً بمضيق باب المندب، كونه أحد أهم المضائق المائية في العالم، وهو موقع استراتيجي بالغ الأهمية للتجارة العالمية والأمن الإقليمي، بداية من كونه ممرًا رئيسيًا للسفن التجارية والناقلات النفطية بين البحر الأحمر والمحيط الهندي، وتمر من خلاله نحو 10% من التجارة العالمية، وصولاً لكونه ممرًا حيويًا لتوجيه إمدادات النفط والغاز من منطقة الخليج ودول الشرق الأوسط إلى الأسواق العالمية، وخاصةً إلى أوروبا والولايات المتحدة. وفي ظل ما تموج به المنطقة من تحديات وتهديدات بالغة، تجلت الأهمية الأمنية للمضيق، وبالتالي فإن استقرار المضيق يعني تأمين خطوط الإمداد الرئيسية للاقتصاد السعودي، كونه ممرًا للتجارة بين السعودية والقارة الإفريقية، مما يسهم في تعزيز الروابط الاقتصادية والتبادل الثقافي بين البلدين. وبما أن المضيق يمثل جزءاً هاماً من البنية التحتية البحرية للمملكة العربية السعودية، فإن استقراره وسلامته يعدان أمرين حيويين بالنسبة للاقتصاد والأمن الوطنيين السعوديين.

---

1 . **وكالة الأنباء السعودية (واس)**، " بتحالف سعودي... استلام أكبر منطقة لوجستية خارجياً في جيبوتي" (الرياض: يونيو 2024) تم الاطلاع في 7 أكتوبر 2024، متاح على الرابط التالي https://spa.gov.sa/N2116202

2 . **موقع بوليتكال كيز**، "لمدة 92 عامًا... المملكة العربية السعودية تستأجر منطقة لوجستية في جيبوتي" (إسطنبول: يونيو 2024) تم الاطلاع في 7 أكتوبر 2024، متاح على الرابط التالي https://politicalkeys.net/?p=34797

وسيتم تناول المبحث من خلال المطلبين التاليين:

1. **المطلب الأول: أثر الصراعات على أمن المضيق وانعكاساتها على أمن السعودية.**
2. **المطلب الثاني: احتواء المملكة للتوترات الأمنية في مضيق باب المندب.**

- **المطلب الأول: أثر الصراعات على أمن المضيق وانعكاساتها على أمن السعودية**

تؤثر الصراعات السياسية والأمنية في المنطقة المحيطة بمضيق باب المندب بشكل مباشر على أمن السعودية، وفي القلب منها التطورات التي تشهدها المنطقة منذ 7 أكتوبر 2023، سواء في اليمن أو القرن الإفريقي، تلقي بظلالها على استقرار هذا الممر المائي، ما يجعل السعودية أمام تحديات معقدة ترتبط بأمنها القومي والاقتصادي. وتشير إحصاءات إلى أن معظم صادرات النفط من الخليج العربي عبر قناة السويس وخط أنابيب سوميد تمر عبر مضيق باب المندب. ففي النصف الأول من عام 2023، مر حوالي 9.2 مليون برميل من النفط يوميًا عبر قناة السويس، وهو ما يمثل حوالي 9% من الطلب العالمي، والذي ارتفع بنسبة 4.1% مقارنة بعام 2021 بأكمله، وإذا لم تتمكن سفن الشحن من المرور عبر المضيق، فسيكون خط أنابيب سوميد الوسيلة الوحيدة لنقل النفط لمعظم مصدري النفط في الخليج العربي. [1]

أولاً: التوترات الأمنية المتصاعدة

لقد تأثر مضيق باب المندب، الذي يقع بين جيبوتي وإريتريا في القرن الإفريقي واليمن في شبه الجزيرة العربية، بشكل غير مسبوق بالتوترات السياسية والعسكرية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وإقليم البحر الأحمر، حيث يعتبر المضيق "نقطة اختناق" استراتيجية لتدفق النفط والتجارة العالمية، حيث يربط بين البحر الأبيض

1 . Jun Qiao, Yitong Li, Mingxuan Huang, “The Geopolitical Importance of Bab el-Mandeb Strait: A Strategic Gateway to Global Trade” **Middle East Political and Economic Institute** (Bucharest: 24 FEB. 2024) seen in 12 October 2024 https://2u.pw/LgB14Aoy

المتوسط والمحيط الهندي وشرق آسيا، ما يجعله محورًا حيويًا للتجارة العالمية. [1] ومع تصاعد حدة استهداف جماعة الله الحوثي للسفن الحربية والتجارية العابرة للمضيق، يتزايد التهديد الذي يواجه أمن المضيق والبحر الأحمر بأكمله، حيث أدت الهجمات المتكررة على الشحنات في البحر الأحمر إلى تعطيل النقل البحري وعرقلة الوصول إلى إمدادات النفط عبر قناة السويس أو خط أنابيب سوميد، وفي حال إغلاق المضيق بشكل كامل، ستكون العواقب وخيمة، حيث سيجبر حركة النقل التجاري على اتخاذ مسار بديل حول رأس الرجاء الصالح في جنوب أفريقيا، مما سيزيد بشكل كبير من تكاليف الشحن ومدة العبور وأقساط التأمين، وبالتالي عزل حركة التجارة السعودية ككل، ناهيك عن إضعاف جهودها لمكافحة الإرهاب البحري والقرصنة في الإقليم. [2] ومنذ 19 أكتوبر 2023، أطلقت جماعة الحوثي أول دفعة من الصواريخ والطائرات المسيرة باتجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتتالت هذه الضربات بشكل دفع البحرية الأمريكية والبريطانية المتمركزة في البحر الأحمر إلى اعتراضها، ناهيك عن تصدي الدفاعات الجوية السعودية لعدد من الصواريخ اخترقت أجواء المملكة. [3]

وعكفت المملكة على مجابهة التهديدات الأمنية في المنطقة، انطلاقاً من الأهمية الأمنية للممر الملاحي والاستراتيجية لها ولدول الإقليم ككل، حيث أدركت المملكة ضرورة إيجاد توازن بين الجهود العسكرية وجهود التنمية، كون التهديدات الأمنية التي تمثلها جماعات الحوثيين في اليمن والقرصنة تعرقل جهود التنمية، وبالتالي وقعت اتفاقيات تعاون من شأنها ترسيخ النفوذ على ساحل البحر الأحمر، وهو ما ظهر في زيادة التنسيق الأمني المصري السعودي والعربي والإقليمي، وهو تنسيق من شأنه

1 . Hannah Kuperman, "Securing the Bab el-Mandeb: Can Threats to the Red Sea Drive Regional Cooperation?" **Gluf international forum** (Washington: April 2021). Seen in 4 October 2024 about at https://2u.pw/tco4Xe2k

2 . **idem.**

3 . د. علي الذهبي، "تهديدات الحوثيين على جانبي مضيق باب المندب وتداعياتها العسكرية والأمنية"، **أوراق تحليلية** (إسطنبول: مركز المخا للدراسات الاستراتيجية، ديسمبر 2023) ص 6.

ضمان استمرار الملاحة في البحر الأحمر، تجلى في إطلاق عاصفة الحزم في اليمن، والعمليات العسكرية التي تلتها لفرض الاستقرار، بالإضافة إلى تطوير ورفع كفاءة قواتها البحرية.[1]

وتعد الحرب الإسرائيلية على غزة والتي بدأت في 7 أكتوبر 2023 أحد التهديدات الإقليمية التي فرضت تحديات أمنية على المملكة السعودية، والإقليم ككل، حيث لجأت الميليشيات الحوثية إلى شن هجمات جوية متفرقة بشكل رئيسي ضد إسرائيل والسفن التجارية الإسرائيلية ودول داعمة لها في جنوب البحر الأحمر، بما يؤجج طموحات الحوثيين العسكرية، ويزيد حدة القتال في وسط اليمن وعلى طول الحدود مع المملكة، ما يُظهره التصعيد الذي حدث في منطقة جازان السعودية. [2] وتصاعد النشاط الحوثي بعد الهجوم الإسرائيلي على غزة، عبر مرحلتين، الأولى تتمثل في إطلاق الصواريخ والطائرات المسيرة نحو إسرائيل، خاصة إيلات وخليج العقبة، والثانية تتعلق بمحاولات استهداف السفن في المياه الإقليمية، وذلك على الرغم من الصعوبة في تحقيق أضرار كبيرة بفعل الدفاعات الجوية الإسرائيلية، بالإضافة إلى وجود حاملة طائرات وسفن حربية أمريكية وبريطانية في المنطقة، وهو ما تطور إلى استهداف السفن المتجهة إلى إسرائيل والتي تشغلها شركات من دول أخرى، وبعد ذلك استهداف السفن المشاركة في تحالف "حارس الازدهار"، وقد تم تنفيذ كل هذه الأنواع من التهديدات. [3]

ثانيًا: الحرب الأهلية السودانية

تؤثر الحرب الأهلية السودانية المستمرة بشكل كبير على المصالح الجيوسياسية والاقتصادية للمملكة السعودية، كون عدم الاستقرار في السودان يهدد هذا الممر

---

1 . **المرجع السابق**، ص 7.

2 . إليونورا أرديماني، "مياه هائجة تواجه السعودية: الصراع الإقليمي وأمن البحر الأحمر"، **في مركز مالكوم كير– كارنيغي للشرق الأوسط** (بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، نوفمبر 2023) تم الاطلاع في 24 أبريل 2024 https://carnegieendowment.org/sada/91142

3 . د. نيفين مسعد، "التصعيد العسكري للحوثي في البحر الأحمر لم يؤثر على العلاقات السعودية الإيرانية أو حول القضية اليمنية"، **مركز آراء حول الخليج** (جدة: مركز الخليج للدراسات، العدد 195، فبراير 2024). ص. ص 2 – 6.

البحري الحيوي وتعطل طرق التجارة، بالإضافة إلى ذلك، يؤدي عدم الاستقرار الداخلي في السودان إلى تهديد المنطقة الاقتصادية في ميناء بورتسودان، وهو مكون حيوي في استراتيجية السعودية في البحر الأحمر، ناهيك عن أن استمرار الصراع قد يضعف جهود السعودية الدبلوماسية ويقوض دورها كقوة استقرار في منطقة القرن الأفريقي. [1] وتولي المملكة اهتمامًا خاصًا لأمن سواحلها الغربية، التي تبعد نحو 200 كيلومتر عن السودان، حيث تسعى ضمن رؤية 2030، إلى تعزيز السياحة الساحلية، ومن المقرر أن يتم نحو 500 مليار دولار استثمارات، وضمان أمن مشروعها الاستراتيجي "نيوم" الذي يقع بالقرب من البحر الأحمر في شمال غرب المملكة. وسيتعرض كل هذا للتهديد في حال تصاعد الصراعات وتأثيرها على استقرار القرن الأفريقي. [2]

- **المطلب الثاني: احتواء المملكة للتوترات الأمنية في مضيق باب المندب**

على مدار عقود عملت السعودية على مجابهة التهديدات الأمنية للبحر الأحمر والمنطقة ككل، وذلك انطلاقاً من الأهمية الأمنية للممر الملاحي والاستراتيجية لها ولدول الإقليم ككل، بما يوفر حماية للسفن ومجابهة التهديدات الأمنية، التي تتنوع بها المنطقة وآخرها التهديدات الحوثية للسفن، بالإضافة إلى الصراعات في إقليم شرق أفريقيا ككل. وأدركت المملكة في ظل خططها لتنمية الإقليم، ضرورة إيجاد توازن بين الجهود العسكرية وجهود التنمية، كون التهديدات الأمنية التي تمثلها جماعات الحوثيين في اليمن والقرصنة تعرقل جهود التنمية، وبالتالي وقعت اتفاقيات تعاون من شأنها ترسيخ النفوذ على ساحل البحر الأحمر، وهو ما ظهر في زيادة التنسيق الأمني

1. Raimundo Gregoire, “Sudan’s Current Conflict: Implications for the Bordering Regions and Influence of the Key Regional/International Actors”, **The Journal of Social Encounters** (Nairobi: The Catholic University of Eastern Africa, Vo. 8, No. 2, 2024) p. p 134-158.

2 . جهاد مشامون، "المصالح السعودية والإماراتية على المحكّ فيما يحتدم الصراع في السودان"، **مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية** (الدوحة: مركز بروكنجز الدوحة، مايو 2023) تم الاطلاع في 24 أبريل 2024 https://cutt.us/rUJmN

المصري السعودي والعربي والإقليمي، لضمان استمرار الملاحة، وتجلى في إطلاق عاصفة الحزم في اليمن لفرض الاستقرار.[1] كما بذلت المملكة جهودًا لتحديث القوات البحرية الملكية، خاصة الأسطول الغربي الذي يعمل في البحر الأحمر، وتعزيز التعاون البحري مع مصر، في ظل مبادرات بارزة، كمجلس الدول المطلة على البحر الأحمر، وفرق العمل التي تقودها الولايات المتحدة لمكافحة التهريب وتدريب القوات البحرية المحلية في المنطقة.[2]

أولاً: عمليات عسكرية لتأمين المضيق:

جاءت العمليات العسكرية السعودية لتأمين مضيق باب المندب في إطار عمليات تحالف دعم الشرعية في اليمن، والذي تم إطلاقه بمشاركة ومعاونة قوات متعددة الجنسيات، منها قوات سودانية وصومالية، في مارس 2015، بهدف مواجهة التهديدات المتزايدة في اليمن، وتنامي خطر جماعة أنصار الله الحوثي المدعومة مباشرة من إيران، والتي استغلت الفراغ السياسي والأمني لتعزيز وجودها في اليمن، مما شكل تهديدًا مباشرًا للسعودية ولأمن الملاحة الدولية في البحر الأحمر وخليج عدن ومضيق باب المندب، بما يمنع استغلاله للضغط على المملكة وتهديد الملاحة الدولية.[3] وكانت "عاصفة الحزم" أولى العمليات العسكرية التي قادتها السعودية، بمشاركة واسعة من دول مثل مصر، الإمارات، المغرب، الأردن، والسودان، بالإضافة إلى الدعم اللوجستي والاستخباراتي الكبير من الولايات المتحدة، إلى جانب الصومال، والتي لعبت دورًا محوريًا في دعم التحالف من خلال توفير تسهيلات لوجستية مهمة، فقد فتحت مجالها

1 . **المرجع السابق.**

2 . د. نيفين مسعد، "التصعيد العسكري للحوثي في البحر الأحمر لم يؤثر على العلاقات السعودية . الإيرانية أو حول القضية اليمنية"، **مرجع سبق ذكره.**

3 . ماجد المذحجي، أسيل سيد أحمد، فارع المسلمي، "أدوار الفاعلين الإقليميين في اليمن وفرص صناعة السلام"، **ورقة سياسات** (صنعاء: مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، العدد 1، يونيو 2015)، ص.3.

الجوي ومياهها الإقليمية أمام قوات التحالف، [1] بالإضافة إلى وضع قواعدها العسكرية تحت تصرف التحالف لضمان تشديد الحظر على تدفق الأسلحة إلى الحوثيين من شرق أفريقيا، وهو ما عزز من قدرة التحالف على فرض السيطرة على الممرات البحرية والمناطق المحيطة بمضيق باب المندب، وساهم في تحقيق الأهداف الأمنية للتحالف. [2] واعتمد التحالف على نهج تدريجي في العمليات العسكرية، حيث تواصلت الجهود من خلال عمليات مثل "إعادة الأمل" و"السهم الذهبي"، والتي استهدفت شل حركة الحوثيين وتحرير المناطق التي سيطروا عليها، وتنفيذ عمليات عسكرية في إطار مضيق باب المندب، ضمن استراتيجية موسعة، شملت دعم القوات اليمنية الشرعية بالسلاح والتدريب لتعزيز قدرتها على استعادة السيطرة على البلاد. [3]

ثانيًا: دعم التحالف الدولي لأمن وحماية حرية الملاحة البحرية

في إطار الجهود الدولية لتأمين مضيق باب المندب والممرات البحرية المحيطة به، دعمت المملكة العربية السعودية تأسيس التحالف الدولي لأمن وحماية الملاحة البحرية في نوفمبر 2019، بهدف تعزيز أمن الملاحة وردع التهديدات التي تواجه السفن ضمان التدفق الحر للتجارة العالمية، خاصة في ظل التهديدات المتزايدة على ناقلات النفط في المنطقة من قبل الحوثيين والجماعات المسلحة في مناطق استراتيجية تمتد من مياه الخليج مرورًا بمضيق هرمز وحتى مضيق باب المندب في البحر الأحمر ومناطق من شرق أفريقيا.[4] وشرع التحالف في تنفيذ مهمته في نوفمبر 2019 بقيادة

1.سليمان الهتلان،"**عاصفة الحزم.. إعادة الأمل**" (دبي: مؤسسة الهتلان ميديا، 2015) ص10–20.

2 . ألكسندر مترسكي، الحرب الأهلية في اليمن: صراع معقد وآفاق متباينة، **سلسلة تقييم حالة** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبتمبر 2015م)، ص 3.

3 . Michael Knights & Alex Almeida, “The Saudi-UAE war effort in Yemen (part 1): Operation golden arrow in Aden", **Policy Watch**,(Washington: The Washington Institute for Near East policy, N°2464, August 2015). https://bit.ly/2ACPf3e

4 . Claire Mills, “Operation Kipion: Royal Navy assets in the Persian Gulf” **Commons Library Briefing**, (London: House of Commons Library, N° 8628, 6 Jan 2020), p.3.

أمريكية من مقره في البحرين، حيث ركز على الدفاع الجماعي ضد التهديدات الحوثية والقرصنة البحرية التي تستهدف حركة الملاحة، خاصة في المناطق المحيطة بمضيق باب المندب، وأثبت التحالف فعاليته من خلال إجراء مناورات بحرية دولية متعددة الجنسيات، والتي شاركت فيها 56 دولة وست منظمات دولية، تضمنت هذه المناورات مناطق حيوية، منها سواحل جيبوتي، وهو ما أبرز الدور المحوري الذي تلعبه جيبوتي ودول شرق أفريقيا في تأمين هذا الممر البحري الهام. [1]

ولعبت جيبوتي دورًا محوريًا في هذه الجهود من خلال توفير قواعد بحرية ومرافق لوجستية لدعم عمليات التحالف، مما عزز من قدراته على مراقبة وتأمين مضيق باب المندب ضد أي تهديدات محتملة، ويعكس هذا التعاون الإقليمي أهمية الدور الذي تلعبه السعودية ودول شرق أفريقيا في دعم استقرار المنطقة البحرية المحيطة بالمضيق، حيث جاء انضمام السعودية إلى هذه المبادرة كخطوة استراتيجية لتأمين مصالحهما الاقتصادية والأمنية، خاصة بعد تعرض منشآت أرامكو السعودية لهجمات في سبتمبر 2019، وهي الهجمات التي تبنتها الميليشيات الحوثية المدعومة من إيران. [2]

ثالثاً: قوات الواجب البحري الموحد المختلطة:

أدركت السعودية مبكراً ضرورة العمل في إطار إقليمي مشترك لضمان أمن الملاحة في مضيق باب المندب والبحر الأحمر، وذلك بالنظر إلى التحديات الأمنية المتسارعة وأساليب عمل الجماعات الإرهابية التي تسعى لاستهداف الممرات البحرية، انضمت البحرية الملكية السعودية إلى قوات التحالف العسكرية المتمركزة في البحرين، وهو تحالف يضم 27 دولة ويتولى ثلاث مهام رئيسية: الأولى هي "قوة الواجب 150" المعنية بالأمن البحري ومكافحة الإرهاب، والثانية هي "قوة الواجب 151" التي تهدف

1 . د. بن بختي عبد الحكيم، " الترتيبات الأمنية ومواجهة الخطر الإيراني في منطقة الخليج العربي"، **مجلة الدراسات الإيرانية** (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، السنة الرابعة، العدد 11، أبريل 2020)، ص. 58.

2 . **المرجع السابق**، ص 59.

إلى مكافحة القرصنة، والثالثة هي "قوة الواجب 152" المعنية بتأمين الخليج العربي، تعمل جميعها تحت قيادة ائتلاف واحد يستهدف مراقبة السفن وفحصها وتنفيذ عمليات إنزال لمنع شحنات مشبوهة في بحر العرب والمحيط الهندي، لتحقيق الأمن البحري. [1]

ولعبت السعودية دورًا في تأمين الملاحة البحرية من خلال قيادتها لقوة الواجب 150، حيث قادت القوات البحرية السعودية هذه القوة ثلاث مرات، ونفذت خلالها عمليات نوعية لتعزيز الأمن البحري وضمان التدفق الحر والآمن لحركة التجارة العالمية، بالإضافة إلى ردع المنظمات غير الحكومية التي تنفذ أنشطة إجرامية وإرهابية، وتسلمت قيادة قوة الواجب 150 لأول مرة في يوليو 2018 من البحرية الملكية البريطانية، ثم للمرة الثانية في أغسطس 2020 من البحرية الفرنسية، وللمرة الثالثة في يوليو 2022 من البحرية الباكستانية، وخلال الفترة من 21 يوليو 2022 إلى 18 يناير 2023، طورت القوات البحرية السعودية استراتيجيات جديدة للمفهوم العملياتي، ونفذت عمليات رئيسية تحت مسمى "سيف البحر 1 و2" وعمليات سريعة أخرى تحت مسمى "درع البحر 1 و2"، والتي أسفرت عن 57 عملية تفتيش للسفن المشتبه بها، و6 عمليات ضبط للمخدرات بكميات تقدر بـ 19,723 كجم، بقيمة إجمالية تجاوزت 315 مليون دولار، وقيمة سوقية تقدر بـ 4 مليارات دولار. [2]

وتأسست قوة الواجب المختلطة (CTF 150) في عام 2002، وتعد واحدة من أربع قوات مختلطة تعمل تحت قيادة القوات البحرية المشتركة (CMF) التابعة للأسطول الأمريكي الخامس في البحرين، وتشمل مهام هذه القوات تنفيذ عمليات أمنية بحرية في

1 . د. أشرف محمد كشك، مضيق باب المندب: نقطة تماس استراتيجي للأمن الخليجي الإفريقي منتدى للأمن الإقليمي وتكامل الجهود لنزع فتيل الأزمات"، **آراء حول الخليج** (جدة: مركز الخليج للأبحاث، العدد 112، أكتوبر 2016). متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/dfIHLpe2

2 . وكالة الأنباء السعودية واس، " القوات البحرية الملكية السعودية تسلِّم نظيرَتها البريطانية قيادة قوة الواجب المختلطة (CTF 150) في البحرين"، **صحيفة الرياض** (الرياض: مؤسسة اليمامة الصحفية، يناير 2023) تم الاطلاع في 7 أكتوبر 2024 متاح على الرابط التالي https://www.alriyadh.com/1993242

مناطق واسعة تشمل خليج عمان وبحر العرب والمحيط الهندي وخليج عدن، بهدف مكافحة الإرهاب والأنشطة المرتبطة به مثل تهريب البشر والمخدرات والأسلحة، وضمان حرية الملاحة الدولية في هذه المناطق الحيوية التي تمثل شريانًا رئيسيًا للاقتصاد العالمي. [1]

- **خاتمة:**

توصلت الدراسة إلى أن السياسة الخارجية السعودية تجاه شرق أفريقيا تمثل عنصرًا محوريًا في تعزيز أمن البحر الأحمر ومضيق باب المندب منذ انتهاء الحرب الباردة، وتمثل هذه السياسات استجابة استراتيجية للتحديات الجيوسياسية المتزايدة التي تهدد الاستقرار في المنطقة، مثل النزاعات الإقليمية، والقرصنة، والإرهاب. وقد أظهرت المملكة قدرة ملحوظة على التكيف مع هذه التهديدات من خلال تبني استراتيجيات متعددة تشمل تعزيز التعاون الأمني مع دول الجوار، وتقديم المساعدات الاقتصادية، والدخول في تحالفات استراتيجية، حيث تشير النتائج إلى أن العلاقات التي بنتها السعودية مع دول شرق أفريقيا قد أسهمت في تحسين الأمن الإقليمي وضمان استقرار الممرات البحرية الحيوية، كما تمثل هذه العلاقات جزءً من استراتيجية أوسع تهدف إلى تعزيز النفوذ السعودي في المنطقة، وتوسيع قاعدة التعاون مع الدول المجاورة، مما يساعد في تحقيق الأهداف الأمنية والاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، ساعدت التدخلات العسكرية مثل عملية "عاصفة الحزم" في تعزيز موقف السعودية كقوة إقليمية مسؤولة، بينما عملت على استعادة الاستقرار في المناطق المتضررة.

وتوصلت الدراسة إلى أن التحديات الأمنية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب تتطلب مقاربة شاملة تعزز من التنسيق بين الدول الإقليمية والدول الكبرى. حيث تتداخل المصالح الاقتصادية والأمنية في هذه المنطقة، مما يستدعي تعاونًا متعدد الأطراف لمواجهة التهديدات التي قد تؤثر على حركة التجارة العالمية وأمن الممرات

1 . The Combined Maritime Forces (CMF), **"Maritime Security Operations outside the Arabian Gulf (CTF 150)" ,** Manama: 2002.

البحرية. كما أثبتت أن نجاح السياسة الخارجية السعودية يعتمد على مدى قدرة المملكة على التعامل مع القضايا الأمنية المعقدة من خلال التعاون والشراكات مع الدول المجاورة. هذا التعاون لا يقتصر فقط على الجوانب الأمنية، بل يتجاوز ذلك ليشمل مجالات الاقتصاد والتنمية، مما يسهم في تحقيق استقرار مستدام في المنطقة.

وتسلط الدراسة الضوء على أهمية تطوير استراتيجيات شاملة تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المستمرة في البيئة الجيوسياسية الإقليمية، واعتماد نهج استباقي، يعزز من قدرة المملكة على التصدي للتهديدات المستقبلية، مما يسهم في تحقيق استقرار أعمق وأمن مستدام في المنطقة. وفي ظل ما تواجهه السياسة الخارجية السعودية تجاه شرق أفريقيا من تحديات تؤثر على قدرتها في تعزيز الأمن في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، من بينها النزاعات الإقليمية المستمرة، والتوترات بين دول القرن الإفريقي، مما يعقد جهود التعاون الأمني، كذلك التنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين في المنطقة، يتعين على المملكة أن تكون مرنة في استراتيجياتها وأن تتبنى نهجًا شمولياً يشمل بناء تحالفات استراتيجية وتعزيز القدرات المحلية لدول المنطقة، مما يسهم في تحقيق استقرار طويل الأمد في البحر الأحمر ومضيق باب المندب.

- **قائمة المراجع:**

- المراجع العربية:

- **الوثائق:**

1) الهيئة العامة للصناعات العسكرية، "الملتقى البحري السعودي الدولي"، الرياض: مجلس الوزراء، 2019.

2) مساعدات السعودية، "السودان"، السعودية: الرياض، 2024.

- **الكتب:**

1) خالد بن سلطان بن العزيز، "كتاب مقاتل من الصحراء" (لندن: دار الساقي للطباعة والنشر، 1997).

2) سليمان الهتلان، "عاصفة الحزم.. إعادة الأمل" (دبي: الهتلان ميديا، 2015).

- **المقالات:**

1) الصادق الفقيه، "المبادرة السعودية لدول البحر الأحمر.. منطق الضرورة الملحة والتعاون الممنهج"، آراء حول الخليج (السعودية: جدة، مركز الخليج للدراسات، العدد 172، مارس 2022).

2) د. أشرف محمد كشك، مضيق باب المندب: نقطة تماس استراتيجي للأمن الخليجي الإفريقي منتدى للأمن الإقليمي وتكامل الجهود لنزع فتيل الأزمات"، آراء حول الخليج (جدة: مركز الخليج للأبحاث، العدد 112، أكتوبر 2016).

3) ألكسندر مترسكي، الحرب الأهلية في اليمن: صراع معقد وآفاق متباينة، سلسلة تقييم حالة (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبتمبر 2015م).

4) د. بن بختي عبد الحكيم، " الترتيبات الأمنية ومواجهة الخطر الإيراني في منطقة الخليج العربي"، مجلة الدراسات الإيرانية (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، السنة الرابعة، العدد 11، أبريل 2020).

5) بنافشة كينوش، "مبادرات سلام البحر الأحمر: دور المملكة العربية السعودية في التقارب بين إثيوبيا وإريتريا"، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية (الرياض: مؤسسة الملك فيصل الخيرية، أبريل 2020).

6) دورية مسارات، "أمن البحر الأحمر" (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد 38، أكتوبر / نوفمبر 2018).

7) د. شيماء محي الدين، " الصراع في السودان: الأسباب والتداعيات والمآلات المستقبلية"، مجلة الدراسات الأفريقية (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الدراسات الأفريقية العليا، مجلد 46، عدد 1، الجزء الأول، يناير 2024).

8) د. علي الذهبي، "تهديدات الحوثيين على جانبي مضيق باب المندب وتداعياتها العسكرية والأمنية"، أوراق تحليلية (إسطنبول: مركز المخا للدراسات الاستراتيجية، ديسمبر 2023).

9) ماجد المذحجي، أسيل سيد أحمد، فارع المسلمي، "أدوار الفاعلين الإقليميين في اليمن وفرص صناعة السلام"، ورقة سياسات (صنعاء: مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، العدد 1، يونيو 2015).

10) د. نيفين مسعد، "التصعيد العسكري للحوثي في البحر الأحمر لم يؤثر على العلاقات السعودية . الإيرانية أو حول القضية اليمنية"، مركز آراء حول الخليج (جدة: مركز الخليج للدراسات، العدد 195، فبراير 2024).

- **الرسائل**

1) ماهر خباز العزاوي، "جيوبوليتك دول القرن الافريقي وانعكاسه على الدول المطلة على البحر الأحمر دراسة في الجغرافية السياسية"، رسالة دكتوراه (تكريت: جامعة تكريت، كلية التربية للعلوم الإنسانية، أبريل 2024).

- **مقالات على الإنترنت:**

1) إليونورا أرديماني، "مياه هائجة تواجه السعودية: الصراع الإقليمي وأمن البحر الأحمر"، في مركز مالكوم كير– كارنيغي للشرق الأوسط (بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، نوفمبر 2023) تم الاطلاع في 24 أبريل 2024:
https://carnegieendowment.org/sada/91142

2) جهاد مشامون، "المصالح السعودية والإماراتية على المحكّ فيما يحتدم الصراع في السودان"، مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية (الدوحة: مركز بروكنجز الدوحة، مايو 2023) تم الاطلاع في 24 أبريل 2024 https://cutt.us/rUJmN

3) د. رأفت محمود محمد، "تقييم تجارب حفظ الأمن في البحر الأحمر في ضوء مبادرة مجلس الدول المطلة عليه"، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية (القاهرة: ديسمبر 2022) تم الاطلاع في 9 مارس 2024، متاح على الرابط التالي https://2u.pw/vEDX5Jtl

4) فتح الرحمن يوسف، " رئيس جيبوتي: فتحنا صفحة جديدة مع إريتريا بمساعدة الرياض"، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية (بريطانيا: لندن، شركة SRMG، سبتمبر 2018) تم الاطلاع في 9 مارس 2024 متاح على الرابط التالي https://shorturl.at/aioA0

5) موقع بوليتكال كيز، "لمدة 92 عامًا... المملكة العربية السعودية تستأجر منطقة لوجستية في جيبوتي" (إسطنبول: يونيو 2024) تم الاطلاع في 7 أكتوبر 2024، متاح على الرابط التالي https://politicalkeys.net/?p=34797

6) وكالة الأنباء السعودية "واس"، "المملكة والأزمة السودانية.. يدٌ حانية ويدٌ بانية"، (الرياض، يونيو 2023) تم الاطلاع في 9 مارس 2024 متاح عبر الرابط التالي https://www.spa.gov.sa/w1924537

7) وكالة الأنباء السعودية (واس)، " بتحالف سعودي... استلام أكبر منطقة لوجستية خارجياً في جيبوتي" (الرياض: يونيو 2024) تم الاطلاع في 7 أكتوبر 2024، متاح على الرابط التالي https://spa.gov.sa/N2116202

8) وكالة الأنباء السعودية واس، " القوات البحرية الملكية السعودية تسلِّم نظيرَتها البريطانية قيادة قوة الواجب المختلطة (CTF 150) في البحرين"، صحيفة الرياض (الرياض: مؤسسة اليمامة الصحفية، يناير 2023) تم الاطلاع في 7 أكتوبر 2024 متاح على الرابط التالي https://www.alriyadh.com/1993242

- المراجع الأجنبية:

- **Document**

1) The Combined Maritime Forces (CMF), “Maritime Security Operations outside the Arabian Gulf (CTF 150)”, Manama: 2002.

- **Books:**

1) Burak Şakir Şeker, “Security Environment of The Red Sea” in “African Geopolitics” (Nobel, Edition: 1, May 2023).

- **Articles:**

1) Claire Mills, "Operation Kipion: Royal Navy assets in the Persian Gulf" Commons Library Briefing, (London: House of Commons Library, N° 8628, 6 Jan 2020).
2) Elin Hellquist, Samuel Neuman Bergenwall, "Managing Security in the Red Sea and Gulf of Aden The Red Sea Council and the Prospect of Multilateralism", FOI Studies in African Security (Stockholm: February 2023).
3) international crisis group ,"Intra-Gulf Competition in Africa's Horn: Lessening the Impact" " (No. 206, Sep. 2019).
4) Raimundo Gregoire, "Sudan's Current Conflict: Implications for the Bordering Regions and Influence of the Key Regional/International Actors", The Journal of Social Encounters (Nairobi: The Catholic University of Eastern Africa, Vo. 8, No. 2, 2024).

- **Internet Resources:**

1) Hannah Kuperman, "Securing the Bab el-Mandeb: Can Threats to the Red Sea Drive Regional Cooperation?" Gluf international forum (Washington: April 2021). Seen in 4 October 2024 about at https://2u.pw/tco4Xe2k
2) Jun Qiao, Yitong Li, Mingxuan Huang, "The Geopolitical Importance of Bab el-Mandeb Strait: A Strategic Gateway to Global Trade" Middle East Political and Economic Institute (Bucharest: 24 FEB. 2024) seen in 12 October 2024 https://2u.pw/LgB14Aoy
3) Michael Knights & Alex Almeida, "The Saudi-UAE war effort in Yemen (part 1): Operation golden arrow in Aden", Policy Watch,) Washington: The Washington Institute for Near East policy, N°2464, August 2015). https://bit.ly/2ACPf3e
4) Omar S. Mahmood, The Middle East's Complicated Engagement in the Horn of Africa", The United States Institute of Peace (Washington: US Congress, January 2020). Seen in 4 October 2024, about at https://linksshortcut.com/koZlD
5) The Kiel Institute ,"Cargo volume in the Red Sea collapses", (Germany: Schleswig-Holstein, JAN 2024) Viewed in 9 MAR 2024 https://2u.pw/OFQREhoI